أثر التدخلات الخارجية في الاستقرار السياسي بليبيا

د. فرج مصباح إمبارك*

المستخلص

هدفت الورقة إلى الإجابة عن إشكالية الدراسة التي مفادها: إلى أي مدى أثر التدخل الخارجي في الاستقرار السياسي بليبيا؟ وذلك من خلال ثلاثة مباحث، جاء الأول بعنوان: مفهوم التدخل وأهمية الموقع الجغرافي لليبيا، ومواردها الطبيعية التي تزخر بها، التي أسهمت بشكل فعال في استقطاب القوى الإقليمية والدولية، وكان المبحث الثاني بعنوان: التدخل الدولي في أثناء وبعد الأحداث التي شهدتها ليبيا وبعدها، وذلك من أجل ضمان مصالحها في هذا البلد، أما المبحث الثالث فتناول: التدخل الإقليمي في الأزمة الليبية، تلى ذلك توصيات تهدف إلى وضع حلول لخروج الدولة الليبية من أزمتها بغية تحقيق الاستقرار السياسي فيها.

الكلمات المفتاحية: التدخلات الخارجية، الاستقرار السياسي، ليبيا.

المقدمة

عرفت المنطقة العربية على مر العصور تدخلات مستمرة من قبل القوى الإقليمية والدولية سواء أكان ذلك بشكل مباشر أم غير مباشر، وبالتزامن مع ما يسمى بثورات الربيع العربي التي شهدتها المنطقة نهاية عام 2010م، فقد تعاظم حجم التدخلات الإقليمية والدولية في المنطقة، ولم تكن حالة ليبيا استثناءً، نظراً لأهمية موقعها الجغرافي ومواردها الاقتصادية، حيث لعبت الأطراف الدولية والإقليمية أدواراً رئيسة أفضت إلى تغيير النظام السياسي فيها، ومنذ ذلك الحين لم تكف تلك القوى عن تدخلاتها بشتى الطرق، لذا لم تنعم البلاد بالاستقرار، وذلك انعكس سلباً على الأوضاع السياسية وغيرها من المجالاتت.

مشكلة الدراسة

ستحاول الدراسة الوقوف على تأثير التدخلات الخارجية في الاستقرار السياسي بليبيا، حيث لوحظ تعاظم حجم التدخل الخارجي في الشأن الليبي، وتبعا لتباين مصالح تلك القوى واختلاف وجهات نظرها حيال معالجة الأوضاع في ليبيا ساد البلاد حالة من عدم الاستقرار في مختلف المجالات، ومنها الوضع السياسي، وبالتالي فإن هذه الدراسة تحاول الإجابة على التساؤلات التالية:-

* د. فرج مصباح إمبارك، كلية إدارة الأعمال – قسم العلوم السياسية جامعة الجفرة – ليبيا.

1- إلى أي مدى أسهم التدخل الخارجي في عدم استقرار الوضع السياسي بليبيا؟

2- ما مدى تأثير الموقع الجغرافي والامكانيات الطبيعية في عمق ومستوى التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية والسياسية للدولة الليبية؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تقييم وتحليل حجم وعمق التدخل الخارجي في ليبيا بعد عام 2011م والوقوف على أثر تلك التدخلات في الاستقرار السياسي بليبيا.

أهداف الدراسة:

يسعي الباحث إلى تحقيق بعض الأهداف، منها الوقوف على الأسباب وراء تدخل القوى الإقليمية والدولية في الشأن الليبي، ومعرفة ما إذا كان هذا التدخل إيجابياً أم سلبياً على الأوضاع السياسية في البلاد وعلى استقرارها.

مناهج الدراسة :

يستعين الباحث في طرحه لهذا الموضوع بالمنهج التاريخي متبوعاً بالمنهج التحليلي، ومنهج دراسة الحالة، وستقدم الدراسة نظرة مستقبلية لمعالجة تلك القضية، وذلك من خلال قيام هيئة الأمم المتحدة بمسؤولياتها تجاه هذا البلد، وكل الأطراف الليبية للنهوض ببلادهم.

مباحث الدراسة :

قسم الباحث ورقته إلى ثلاثة مباحث، عرض في الأول مفهوم التدخل وأهمية الموقع الجغرافي لليبيا، وفي المبحث الثاني تطرق إلى تدخل القوى الدولية في الشأن الليبي منذ عام 2011م، ثم جاء المبحث الثالث بعنوان التدخلات الإقليمية في الأزمة الليبية.

المبحث الأول: مفهوم التدخل وأهمية الموقع الجغرافي لليبيا.

أولاً: مفهوم التدخل.

يعد مفهوم التدخل من الأمور غير المتفق عليها، ويرجع ذلك إلى كون التدخل (فكرة ذات استعمال خطير في القانون والسياسة)[1] ويقصد به تدخل دولة بشكل قسري في شؤون دولة ما من

1 – عبدالفتاح عبد الرازق محمود، النظرية العامة للتدخل في القانون الدولي العام، عمان : دار دجلة 2009، ص12.

جانب دولة أخرى أو مجموعة دول أخرى بقصد التأثير في السياسات الداخلية والخارجية للدولة المعنية[1].

وقد أعطى **جوزيف ناي** تعريفين للتدخل هما[2] :تعريف ضيق " التدخل بالقوة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى"، تعريف واسع : هي ممارسات خارجية تؤثر في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ذات سيادة"، فيما عرفه **ماكس بيلون** بأنه "محاولة من طرف دولة واحدة التأثير في التركيبة الداخلية، والسلوك الخارجي لدولة واحدة باستخدام درجات متباينة من القمع نتيجة منطقية للطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، فقد يتخذ التدخل أشكالاً متعددة منها؛ الحصار الاقتصادي، أو الضغوط الدبلوماسية أو الدعائية، أو في شكل الحرب ويكون التدخل العسكري آخر خيار؛ لأنه ليس بالعمل الأكثر عقلانية"[3].

أنواع التدخل:[4]

- تدخل مسموح به: ويكون بإذن الدولة المستقلة وبدعوة منها وتنسيق معها.
- تدخل ممنوع: ويحدث في حالة تدخل دولة في شؤن دولة أخري بدون إذن منها أو التشاور معها، ويعد هذا النوع من التدخل بمنزلة جريمة عدوان.
- تدخل ثالث مفوض من الأمم المتحدة تحت مبدأ " مسؤولية الحماية " أو إنقاذ المدنيين من المجازر.
- **ثانيا أهمية الموقع الجغرافي لليبيا**

كلمة ليبيا مشتق من اللبوة، وهي أنثى الأسد، حيث كانت تعيش الأسود في هذه المنطقة بسبب المناخ الملائم لحياتها مما هي عليه الآن، وورد هذا الاسم في التوراة باسم **ليابيم** بمعنى أنثى الأسد، وأطلق بعض المؤرخين العرب اسم **لوبيا** نسبة إلى لوبي بن حام بن نوح عليه السلام[5].

---

1 – مصطفى عبدالله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية، بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1425ميلادية، ص241.

2 – كريم بوشوارب، استراتيجية التدخل العسكري لحلف الأطلسي في المتوسط دراسة حالة ليبيا، مذكرة تكميلية لنيل الماستر، جامعة العربي بن مهيدي، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2016–2017 ،ص10.

3 – المرجع نفسه، ص10.

4– عبد الحميد صيام، " التدخلات الخارجية والقانون الدولي: نماذج من سوريا وليبيا واليمن " جريدة القدس على الرابط : hptts ;ll www. Alquds.co.uk.

5 – محمود شاكر، مواطن الشعوب الإسلامية في إفريقيا، بيروت، الدار العلمية، 1392هـ ،1972م، 10 ،11.

تحتل ليبيا المرتبة السابعة عشرة في العالم من حيث المساحة، والمرتبة الرابعة إفريقيا، حيث تبلغ مساحتها حوالي 1.800.000 كليو متر مربع، يحدها من الشرق مصر، ومن الجنوب كل من تشاد والنيجر، ومن الجنوب الشرقي السودان، ومن الغرب الجزائر، وتونس من الشمال الغربي، ومن الشمال البحر المتوسط الذي يفصلها عن الجنوب الأوروبي[1].

وتتمتع ليبيا بموقع جغرافي استراتيجي، فهي تقع في وسط شمال القارة الإفريقية، وتعد أهم معابر القارة للبحر المتوسط، فضلا عن قربها من جنوب أوروبا، وساحلها أطول من أي بلد مطل على البحر المتوسط، إذ يبلغ طوله 1.770 كليو متراً (1.100ميل)، لهذا يمثل الساحل الليبي ممرا لحركة التجارة العالمية، وهذا جعلها محل أطماع للقوى الخارجية على مر التاريخ [2] لا سيما الدول الأوروبية التي ترى فيه مدخلا لمد نفوذها إلى دول شمال المغرب العربي، وبوابة عبور للقارة الأفريقية.

بل إن الدول الإقليمية والدولية تتنافس فيما بينها للسيطرة عليها لتحقيق مصالحها، لا سيما حل مشكلة الطاقة المتفاقمة في الآونة الاخيرة، لما لها من ثروات هائلة من النفط والغاز، فهي عضو في **الأوبك** ويقدر احتياطها من النفط بحوالي 44 مليار برميل، ويبلغ احتياطات الغاز الطبيعي فيها 1540مليار متر مكعب[3] كل ذلك أهلها لأن تحتل المرتبة التاسعة عالميا، في الوقت ذاته لا يتجاوز عدد سكانها سبعة ملايين نسمة.

وقد جعلها موقعها الجغرافي قريبة من أسواق تصدير النفط إلى الأسواق الأوروبية، فالرحلة التي تقطعها الناقلة من ليبيا إلى مرسليا ذهابا وإيابا تتراوح ما بين 1500– 2000 كم[4].

وبما أن النفط هو العصب الرئيس للطاقة عالميا بالرغم من اكتشاف الطاقة البديلة بسبب تكلفتها الكبيرة، لذا تسعى الدول الصناعية للسيطرة على ذلك المورد لضمان مشاريعها الصناعية، الأمر الذي جعل من النفط سلاحاً ذا حدين، فقد يمد الدولة التي تمتلك هذه الموارد بعامل القوة، ويجعل سياستها الخارجية ذات فاعلية، وقد يكون عامل ضعف، ويجعل منها منطقة صراع ونفوذ بين القوى الخارجية.

---

1 – ليلى العاجيب، أين تقع ليبيا، 11يونيو 2019 نقلا عن mawdoo3. comhttp:ll www.

2 – الزهراء لنقي وأخرون، ليبيا 2011 ديمقراطية ضلت طريقها، القاهرة، سلسلة قضايا الإصلاح (38) مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ،2019، ص14.

3 – عبد الرحمن على محفوظ، مقرر مادة الاقتصاد الليبي، جامعة طرابلس، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، فصل الخريف 2012م، ص17.

4 – يوسف مسعود على "الأهمية الاستراتيجية لموقع ليبيا الجغرافي دراسة في الجغرافيا السياسية" مجلة القرطاس، العدد الثاني والعشرون، الجزء الثاني، (مارس 2023)، ص354 .

إلى جانب ما تقدم، تتمتع ليبيا بإمكانيات هائلة من مصادر الطاقة البديلة، كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح، التي يرى فيها العالم مصدراً من مصادر الإمدادات المستقبلية للمتطلبات الطاقية[1].

ونتيجة للأحداث التي شهدتها ليبيا منذ عام 2011م، وتعرض العديد من مدنها بسبب الحروب والصراعات المسلحة، بدأ الحديث في الآونة الأخيرة من قبل بعض المسؤولين فيها عن إعادة إعمار البلاد عندما تسمح ظروف البلاد بذلك، لا سيما استقرار الأوضاع فيها، حيث تقدر تكلفة إعادة الإعمار أموالاً طائلة، فقد توقع السيد **أسامة الغويل** وزير الشؤون الاقتصادية بحكومة الوحدة الوطنية أن تصل قيمة الإعمار إلى 500 مليار دينار ليبي (111دولار أمريكي)[2].

هذا الأمر كان محل اهتمام العديد من قبل القوى الإقليمية والدولية التي لديها شركات ترغب من خلال مساهمتها في تنفيذ تلك المشروعات الظفر بتلك الأموال التي سترصد لإعادة الإعمار.

وفقد أعربت كل من إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا عن رغبتها في تنفيذ تلك المشاريع عقب زيارات قامت بها وفود تلك الدول إلى ليبيا، وعقدت العديد من المؤتمرات بهذا الشأن منها مؤتمر بدولة تونس الشقيقة (مؤتمر متوسطي) بتاريخ 1/ 11/ 2021م.

المبحث الثاني: التدخل الدولي في الشأن الليبي منذ عام 2011م

كانت بداية التدخل الخارجي في الأحداث التي شهدتها ليبيا عام 2011م عندما اتخذت جامعة الدول العربية العديد من القرارات منها القرار رقم 7289 في مارس 2011م طلبت فيه من مجلس الأمن تحمل مسؤولياته إزاء الأحداث في ليبيا، واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها، وعقب إحالة الملف الليبي إلى هيئة الأمم المتحدة، صدر عن الأخيرة القرار الأممي الأول 1970 في 26 فبراير من العام ذاته، والذي يدعو إلى إحالة القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية، وفرض حظر تصدير السلاح نحو ليبيا، وتجميد الأصول المالية ،وحظر سفر **القذافي** وعائلته ومقربيه، وإيصال المعونات الإنسانية إلى المتضررين فيها[3]، ثم صدر عنها القرار الثاني 1973 في 17 مارس الذي قضى بفرض حظر جوي، وتفويض دولي لتنفيذ الحظر، بهدف حماية المدنيين والمناطق الآهلة بالسكان، وسمح مجلس الأمن

1 – مؤتمر الطاقة والتعاون العربي – أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة، 21– 23 كانون الأول – ديسمبر 2014. نقلا عن
tp all www file lllc.users l Amaribownloads.bdf.:

2 – أخبار ليبيا . نقلا عن
httpsll. www.network.com.

3– نجاعي حنان، الأزمة الليبية بين المقاربة المغاربية والأجندة الخليجية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجيلالي بونعامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،(2017–2018) ص31.

للدول بالتصرف منفردة، أو في إطار منظمات دولية أو إقليمية أو تحالفات، واتخاذ كل التدابير اللازمة لتنفيذ القرار بما فيها القوة العسكرية[1].

عقب سقوط النظام السياسي في ليبيا، أعلن حلف الناتو في 10/30 /2011م عن وقف عملياته العسكرية فيها، بالرغم من تفاقم مشكلات الدولة على مختلف الأصعدة بما في ذلك انتشار السلاح[2]، وبدلا من أن يعتمد الحلف أو هيئة الأمم المتحدة خطة تضمن استقرار البلاد خلال المرحلة الانتقالية لوحظ تراجع المساهمات الدولية في بناء نظام سياسي جديد للدولة، وهو ما تمخض عنه دخولها في حالة من فوضى دستورية وسياسية بعد أن انحسرت مهمة الأمم المتحدة في الإشراف على العملية السياسية ومتابعتها.

وعلى الصعيد الداخلي، سادت حالة من عدم الاستقرار عقب الانقسام الداخلي الذي شهدته البلاد بين مختلف القوى السياسية والعسكرية حتى وصل الأمر وفقا للبعض إلى حرب أهلية نتيجة اختلاف وتعارض أراء ومعتقدات ومصالح تلك القوى، فقد عمد كل طرف إلى فرض رؤيته على الحياة السياسية في عموم البلاد.

ففي الشرق الليبي أُعلن عن تشكيل الحكومة المؤقتة من قبل مجلس النواب برئاسة **عبدالله الثني**، بينما قامت المؤسسة العسكرية شرق البلاد في 16 مايو 2014م بعملية عسكرية (عملية الكرامة) ضد مقار تابعة للكتائب الإسلامية التي اتخذت من مدينة بنغازي مقرا لها بهدف تطهيرها وعموم البلاد من تلك الجماعات المسلحة التي باتت تشكل تهديداً على الصعيدين المحلى والإقليمي، وواكب ذلك الإعلان من قبل قادة العملية عن انتهاء صلاحية المؤتمر الوطني العام في البلاد، وتجميد الإعلان الدستوري الذي أقره عقب انهيار النظام السياسي في ليبيا عام 2011م[3].

تلك التحركات رفضت من قبل القوى المسيطرة في غرب البلاد، لتعلن في 13 يوليو 2014 عن عملية فجر ليبيا رداً على عملية الكرامة[4]، وشكلت حكومة موازية في طرابلس بدعم من المؤتمر

---

1 – لوهاب حدر باش، تدخل حلف الناتو العسكري في ليبيا وانعكاساته على الأمن الجزائري، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد الرابع – نوفمبر 2017، ص122.

2– عبدالكريم إسماعيل، التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في الوطن العربي، دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد الثاني عشر (30 يونيو /حزيران 2015)، 15.

3– فراس فحام، خريطة الصراع في ليبيا المكونات والمستقبل، تقرير تحليلي، وحدة الدراسات أبريل 2020.
نقلا عن www. Jasoor.cohttp:ll.

4– المرجع نفسه.

الوطني العام المنتهية ولايته في 25 أغسطس من العام ذاته، لاسيما بعد أن صدر قرار من المحكمة الدستورية بعدم شرعية مجلس النواب في طبرق.

في السابع عشر من كانون الأول/ ديسمبر عام 2015م، وبرعاية الأمم المتحدة توصلت القوى السياسية في شرق البلاد وغربها إلى اتفاق عقب جولات عدة بمدينة الصخيرات المغربية، تمخض عنه تشكيل حكومة وحدة وطنية ومجلس رئاسي برئاسة **فايز السراج** ورئيس الحكومة، وعُد برلمان طبرق الهيئة التشريعية للبلاد، بالإضافة إلى تأسيس مجلس أعلى للإدارة المحلية، وهيئة إعادة الإعمار[1].

لم يقدم ذلك الاتفاق حلاً للازمة الليبية، كما كان مأمولاً منه، بسبب التحديات الخارجية، وعدم اتفاق القوي الدولية والإقليمية على وضع الخطط الكفيلة لأنهاء الازمة الليبية، ناهيك عن عدم التزام القوى الداخلية بالتزاماتها تجاه اتفاق الصخيرات، وفشل حكومة الوفاق برئاسة **السراج** في العاصمة طرابلس بفرض سيطرتها على معظم التراب الليبي.

وقد عبّد هذا الوضع غير المستقر الطريق أمام الدول الإقليمية والدولية للتدخل في الشأن الليبي، ومن هذا المنطلق يمكننا التطرق إلى دور بعض القوى الإقليمية والدولية والتي كان لها دور فاعل ومؤثر في الأحداث التي شهدتها ليبيا منذ الإطاحة بالنظام السياسي عام2011م، وعلى الاستقرار السياسي في البلاد.

اولاً: التدخلات الدولية

التدخل الأمريكي

كان للولايات المتحدة الأمريكية دورٌ بارزٌ تجاه الأحداث التي مرت بها ليبيا في منتصف شهر فبراير عام 2011م، إذ تمكنت من خلال تتبعها لتلك الأحداث من حشد المجتمع الدولي لفرض عقوبات دولية على النظام السياسي الليبي، شملت تسليم **القذافي** للمحكمة الجنائية الدولية وتجميد أموال العائلة في البنوك الأوروبية، ومنع توريد الأسلحة وتفتيش البضائع المتجهة إلى ليبيا[2].

ثم قادت الحملة العسكرية ضد ليبيا في الأيام الأولى قبل تسليمها لحلف الناتو في التاسع عشر من شهر مارس من العام ذاته، التي كان لها الدور الرئيس في إسقاط النظام السياسي فيها.

---

1 - المرجع السابق.

2- أحمد سليم عبدالله، دور السياسة الأمريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية (2001- 2013)، رسال ماجستير غير منشورة (جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2013-2014)، ص109.

وبالرغم من عدم وضوح الدور الأمريكي تجاه الأحداث التي شهدتها ليبيا عقب سقوط النظام السياسي فيها، إلا أن أهدافها الاستراتيجية تكمن في ضمان السيطرة على الموارد الليبية من النفط والغاز، ومنع كلٍ من الصين وروسيا من السيطرة عليها، وذلك من أجل بقاء سيطرتها على النظام الدولي.

ولهذا فقد أعلنت في مناسبات عدة عن وقوفها إلى جانب الشعب الليبي ضد أي تدخلات خارجية من أجل تحقيق الاستقرار والوصول بالبلاد لانتخابات حرة نزيهة، ففي الرابع عشر من شهر مارس 2023 أحال الرئيس الامريكي **بايدن** خطط استراتيجية جديده إلى الكونجرس مدتها عشر سنوات تهدف إلى تعزيز الاستقرار في عدد من الدول التي شهدت حالة من الصراع ومن بينها ليبيا[1].

التدخل الفرنسي

قامت فرنسا دورٌ رئيسٌ في الحملة التي ساهمت في إسقاط النظام السياسي في ليبيا، فكانت أول دولة تعترف بالمجلس الانتقالي في بنغازي، واقترحت عقب اندلاع الأحداث الليبية تطبيق عقوبات ضد النظام الليبي، ثم قادت حملة تحريضية وتعبوية لحشد دولي لإسقاط النظام السياسي فيها، فقد طالب **ساركوزي** في 15 فبراير 2011 بضرورة رحيل **القذافي**[2]، وقبيل صدور قرار مجلس الأمن 1973 بساعات أصدر تعليماته للقوات الفرنسية بالتحرك وضرب المواقع العسكرية الليبية الواقعة تحت سيطرة النظام، ثم شاركت وبقوة في الحملة العسكرية على ليبيا استنادا إلى تفويض مجلس الأمن الدولي.

وفي إطار إصرارها على تغيير النظام السياسي في ليبيا صرح وزير الدفاع الفرنسي السابق جيرار **لونقي** في مؤتمر صحفي في باريس، في الرابع عشر من إبريل 2011 بأن إعلان الرئيس الأمريكي **باراك أوباما** والرئيس الفرنسي **ساركوزي**، ورئيس الوزراء البريطاني أنهم لا يتصورون مستقبل ليبيا في وجود **معمر القذافي**، وهو وفق مراقبين تجاوز واضح لقرار مجلس الأمن 1973 الذي لم

1- نسرين سليمان " أمريكا تعلن وقوفها مع ليبيا لمقاومة التدخل الأجنبي واستعادة سيادتها كاملة" صحيفة القدس العربي، 1 اغسطس 2023. نقلا عن https://www.alquds.co.uk

2- صالح سالم مسعود البوسيفي، الفاتح عبدالله عبدالسلام، التدخل الدولي ومساهمته في إسقاط الدولة في ليبيا والإطاحة بنظام معمر القذافي . نقلا عن http: llwww; alhikmah. My .

يتطرق إلى مستقبل **القذافي** ولم يشر إلى إزاحته[1] ووفق بعض التقارير فإن رتل **القذافي** الذي قصف بتاريخ 2011/10/20 نفذته الطائرات الفرنسية.

كثيرة هي العوامل التي دفعت فرنسا إلى اتخاذ هذا الموقف العدواني ضد النظام السياسي في ليبيا، نذكر منها؛ رفض فرنسا للاتفاق الذي تم بين **القذافي وبيرلسكوني** و **بوتن** قبل الأحداث في ليبيا على مشروع لنقل الغاز الروسي لأوروبا عبر الجنوب مروراً ببلغاريا، الذي سيكون لشركة **أني** الإيطالية نصيب كبير منه[2]، فضلاً عن رغبتها في الحصول على النسبة الأعظم من صادرات النفط والغاز الليبي، وحصول الشركات الفرنسية على الاستثمارات الضخمة في قطاعي النفط والغاز في ليبيا ،وأن يكون لها حصة في عمليات إعادة الإعمار في ليبيا، التي تقدر وفق الحكومة الفرنسية في عام 2011 إلى 200مليار دولار نتيجة أعمال التخريب والتدمير الذي تعرضت له الدولة الليبية خلال السنوات الماضية[3].

تلك الأهداف وغيرها جعلها تدخل في مناكفات سياسية مع بعض الدول الإقليمية والدولية نتيجة تضارب مصالحها مع مصالح تلك الدول في ليبيا، ومثال على ذلك حينما حاولت فرنسا تقديم مبادرة في إحدى مؤتمرات الحوار الوطني الليبي في مايو 2019 تقضي بأجراء انتخابات ليبية في 10 ديسمبر من العام ذاته، لاقت تلك المبادرة معارضة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وقوى أوروبية أخرى بسبب اختلاف الرؤية الفرنسية مع رؤى تلك الدول[4] وهو ما ينذر بإطالة فترة المرحلة الانتقالية في البلاد ويؤثر بشكل واضح في استقرار الوضع في ليبيا .

وقبل ذلك بعام أسهم استمرار الانقسام الفرنسي–الإيطالي حول ليبيا في عرقلة المبادرات المطروحة لأية تسوية في البلاد، فإيطاليا اعترضت على مخرجات مؤتمر باريس في مايو 2018 بشأن العمل على إنهاء المرحلة الانتقالية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، ووضع دستور جديد لليبيا

---

1 خيري عمر، تغير التدخل الدولي في ليبيا : الانتقال من التماسك إلى التنافس، وحدة الدراسات التركية العربية، يناير 2020 . نقلا عن http: ll www . alsiasat.com.

2- نزار ميلاد الفورناس، السياسة الروسية في ليبيا بعد الربيع العربي، رؤية تركية ،2018، ص131.
على الرابط365/https:// www.rouyaturkiyyah.com/file

3- عصام عبدالشافي، خريطة الأهداف والمصالح : ماذا تريد فرنسا من ليبيا، 24يوليو 2020.
نقلا عن.http:ll www.elpss.eg.org:

4- أحمد مصطفى فتحي، هشام محمد بشير، "دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا : النجاحات والإخفاقات " مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، كلية السياسة والاقتصاد ،المجلد السادس، العدد الخامس عشر،(يوليو 2022)، ص 419.

يفضي إلى إجراء الانتخابات، بينما خفضت فرنسا مستوى تمثيلها في مؤتمر **باليرمو** في نوفمبر 2018. هذا التقاطع في المصالح بين الدولتين ساهم في عرقلة الحلول الكفيلة بإنهاء الأزمة الليبية، وهو ما يشير إلى المزيد من الصراع بين الأطراف المحلية، الذي بدوره سيؤثر على حالة الاستقرار السياسي في البلاد، ويجعل من حل القضية في الوقت الراهن أمرا بعيد المنال.

التدخل الإيطالي

تدخلت إيطاليا في الملف الليبي عقب الإطاحة بالنظام السياسي فيها، وذلك من خلال دعمها لحكومة السراج، وحاولت تقريب وجهات النظر بين الفرقاء الليبيين في الشرق والغرب، كما قامت بإبرام اتفاق الصلح بين القبائل الليبية في الجنوب الليبي (التبو، والعرب، والطوارق)، في شهر مارس 2017، الذي تعلق بمراقبة خمسة آلاف كليو متر من الحدود الليبية الجنوبية، حيث صرح وزير الداخلية الإيطالي بأن تامين حدود ليبيا في الجنوب يعني تامين حدود أوروبا الجنوبية [1].

ومن هذا المنطلق انصب اهتمام إيطاليا بالأحداث التي تشهدها ليبيا، وأخذت تتحرك في جنوب البلاد لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وأحيانا دونما تنسيق مع السلطات الليبية، وهو ما يمثل انتهاكاً لسيادة الدولة الليبية، ويظهر مدى ضعف سلطة حكومة الوفاق وعدم قدرتها على الحد من تلك التدخلات.

التدخل الروسي

عارضت روسيا وفقا لمسئوليها الإجراءات التي اتخذتها الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية حين قدمت على استخدام القوة المسلحة لضرب القوات الليبية المسلحة، متهمة تلك الدول بأنها تجاوزت المهام التي حددتها الأمم المتحدة وفقا لقرارها 1973 الذي نص على حماية المدنيين، وبأنه لدى تلك الدول خطط تهدف إلى إسقاط النظام السياسي في ليبيا خدمةً للمصالحة في هذا البلد، ومنذ ذلك الحين وروسيا تحمل دول الناتو المسئولية على الأوضاع التي وصلت لها ليبيا نتيجة ذلك التدخل. وروسيا كغيرها من الدول لديها مصالح وأهداف تسعى إلى تحقيقها، وتقع المنطقة العربية ضمن تلك الأهداف، فهي تعمل على تأكيد تواجدها في تلك المنطقة، لاسيما على ضفاف البحر المتوسط الجنوبية، وبالرغم من تصريحات المسئولين الروس حول دعمهم للحل السياسي للأزمة الليبية، واعترافهم بحكومة الوفاق ممثلاً شرعياً للشعب الليبي، المعترف بها دوليا، فإنها وفق بعض

1- محمد السبيطى، الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية، مجلة دراسات، العدد 25، الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، يوليو 2017، ص 41.

التقارير قامت بمساندة القوة العسكرية في المنطقة الشرقية، ومدها بالسلاح والعتاد لاسيما في عقب انطلاق حملتها العسكرية على طرابلس، فهي تري فيها القوة التي يمكن أن تسيطر على زمام الأمور في عموم البلاد، ويأتي دعمها له من منطلق أنها معترف بها من قبل مجلس النواب الجهة الشرعية المعترف بها من قبل المجتمع الدولي[1].

ومن خلال تواجدها في ليبيا تعمل على أن تكون جزءاً من الحل السياسي فيها، مستفيدة في ذلك من تراجع الدور الأمريكي، وتشتت أراء الدول الأوروبية في التعامل مع الأزمة الليبية، ناهيك عن رغبتها في أن تكون ليبيا نقطة انطلاقها نحو القارة الإفريقية في إطار صراعها مع القوي الدولية، وأن تستخدم قضية اللاجئين والطاقة ورقة ضغط على الأوربيين لتحقيق مصالحها[2] وهو ما ينذر بمزيد من الصراع بين تلك الدول على هذا البلد الغني بموارد الطاقة.

تلك التدخلات واختلافات الرؤى بين القوى الخارجية حول مصير ليبيا ساهم في إفشال المحاولات والمبادرات التي يقدمها رؤساء بعثة الأمم المتحدة المسندة إليهم مهام إنهاء المرحلة الانتقالية وغيرها من المهام، وهذا ما خلص إليه تقرير الأمم المتحدة في سبتمبر عام 2013 ومفاده، أن تضارب المصالح بين القوى السياسية الخارجية والإقليمية يشكل عقبة أمام عمل المؤسسات الانتقالية وعمل بعثة الأمم، وأنه عطل الخطط التي تقدمها للمسؤولين الليبيين لإنهاء المرحلة الانتقالية بطريقة ديمقراطية وحل الأزمة الداخلية[3].

وفي السياق ذاته حذر **غسان سلامة** من خطورة ذلك في سبتمبر 2019 عندما قال :"فشل المجتمع الدولي في إنهاء فوري للصراع الذي سيساهم في استمرار النزاع والقتل بين الأشقاء الليبيين، ومضاعفة التدخلات الخارجية، والدعم العسكري للأطراف الليبية، ما سيؤدي إلى تصعيد حاد وفوضي إقليمية"[4].

1- تقدير موقف "الدور الروسي في ليبيا سباق الحرب الباردة الجديدة"، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، طرابلس، أكتوبر 2016 نقلا عن http: ll www .Libya-al-mostakl.org.

2- ناجي ملاعب : التدخل الروسي في ليبيا : مكاسب في الشرق الأوسط وإفريقيا.
نقلا عن .http:llwww. iktissadonline.com2021

3 - أحمد مصطفى فتحي، هشام محمد بشير، مرجع سبق ذكره، 418.

4- المرجع السابق، ص 413.

المبحث الثالث: التدخلات الإقليمية في الأزمة الليبية

التدخل المصري

تولي مصر اهتماماً كبيراً بالأحداث الجارية بالجارة ليبيا نظراً للحدود المشتركة بين القطرين، وهي ترى أن عدم استقرار الأوضاع في هذا البلد سينعكس بشكل سلبي على استقرارها وأمنها القومي، شأنها في ذلك شأن دول الجوار الجغرافي. وتعمل مصر على منع أية مجموعات مسلحة لأن يكون لها موطئ قدم بالقرب من حدودها، والتصدي بحزم لمحاولات تهريب السلاح إلى أراضيها، الذي من شأنه أن يؤدي إلى انعكاسات خطيرة على الداخل المصري.

فقد أعلنت اللجنة المعنية بالملف الليبي برئاسة الفريق **محمود حجازي** رئيس أركان القوات المسلحة عن مقترح يلخص رؤية القاهرة لحل الأزمة الليبية، تضمن المقترح أربعة مقترحات، نص الأول منه على تشكيل لجنة مشتركة مختارة من أعضاء مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة بحد أقصى 15 عضواً عن كل جانب، تقوم بالنظر في القضايا التي سبق التوافق على تعديلها في اتفاق الصخيرات[1] ولكن هذا المقترح لم يكتب له النجاح حتى اللحظة (الدور المصري مازال أعمق وأكبر مما ذكره الباحث).

التدخل التركي

عندما أطلق المشير **خليفه حفتر** حملته العسكرية في أبريل 2019 ضد قوات حكومة الوفاق بغية السيطرة على العاصمة طرابلس، دعمت مصر وغيرها من الدول المتحالفة مع تلك القوات تلك الحملة ما دفع بحكومة الوفاق إلى طلب المساعدة والدعم من قبل الحكومة التركية، التي بدورها قامت بتوقيع على مذكرتي تفاهم معها في إسطنبول في 27 نوفمبر 2019، تضمن تركيا من خلالها أحقيتها في التنقيب على آبار الغاز في البحر المتوسط مقابل حصول حكومة **السراج** على التسهيلات العسكرية والدعم اللوجستي[2].

داخلياً كانت تلك الخطوة من جانب السراج محل استهجان وانتقاد من قبل مجلس النواب الليبي، الذي بدوره رفضها كونها لم تعرض عليه للبث فيها بوصفه الجهة الشرعية المخولة بذلك، كما رفضتها بعض الأطراف الإقليمية المنخرطة في الصراع الليبي بشكل أو أخر، فكلاً من مصر وفرنسا واليونان

---

1 – تقرير شهر فبراير 2017 – الحالة الليبية، ص18.
على الرابط: https://www.hrw.org/ar/world-report/country-chapters/libya

2– حسان مرجان، الأزمة الليبية بين المتوقع والظنون، مايو 2020. نقلا عن:http:llwww.researchgete. net

رفضت جميعها الاتفاق، وأيدتهم في ذلك الإمارات التي وصفت التدخل التركي بالتغول في المنطقة، وعدته بمنزلة انتهاكٍ للقانون البحري، بينما كان لتركيا رأي أخر، إذ ستعيد تلك التفاهمات للمنطقة توازنها، وستحقق أولوية من أولويات أمنها القومي، وستمكنها من كسر طوق العزلة الذي فُرض عليها من قبل مصر واليونان وإسرائيل وقبرص[1] .

يذكر أن تركيا دعمت العمليات العسكرية التي قادتها عملية فجر ليبيا في المنطقة الغربية ضد قوات القعقاع والصواعق، ثم ازداد التأييد التركي بالمجلس الرئاسي وحكومة الوفاق برئاسة **فايز السراج** لاسيما عقب الانقلاب الذي شهدته تركيا عام 2016، حيث أعلن **أردوغان** بأنه لن يسمح بعودة الأنظمة السابقة أو الانقلابات[2].

قلبت تلك التفاهمات موازين القوى لصالح حكومة الوفاق التي تمكنت من تحقيق تقدمات على مختلف الجبهات والمحاور في المنطقة الغربية، وأصبحت في موقع الهجوم بدلا من موقع الدفاع حتي أنها سيطرت على **قاعدة الوطية**، ثم تقدمت القوات التابعة لها وبدعم من تركيا في **ترهونة** التي سيطرت عليها، حيث أعلن **أردوغان** عن استمرار دعمه لحكومة الوفاق، وقيامه بنشر جنود أتراك وجماعات مسلحة محسوبة على المعارضة السورية في ليبيا استناداً إلى مذكرتي التفاهم بين الطرفين[3]. وعقب التقدم العسكري الذي حققته قوات حكومة الوفاق في ترهونة، وتوجه بعض تلك القوات إلى مدينة سرت، حذر الرئيس المصري **عبد الفتاح السيسي**، في العشرين يونيو/حزيران من تقدم تلك القوات نحو الشرق، وتجاوز خط (سرت – الجفرة)، مشيراً إلى أن ذلك سيدفع بلاده إلى التدخل العسكري المباشر، تلا ذلك تصويت البرلمان المصري بالإجماع على التدخل العسكري المصري في ليبيا[4].

هذا الموقف كان محل ترحيب من قبل برلمان طبرق الذي أجاز التدخل العسكري المصري لحماية أمن البلدين متى دعت الضرورة ذلك، ولتأكيد شرعية التدخل التقى السيسي بعدد من ممثلي

1- هل تحولت ليبيا إلى ساحة صراع إقليمي بين تركيا ودول عربية " 8 ديسمبر 2019.
نقلا عن http:llwww.bbc.com

2- أحمد سعيد نوفل وأخرون، الأزمة الليبية إلى أين ؟، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد الثالث عشر، مارس 2017، ص16.

3- المرجع السابق نفسه، ص 16.

4 – وحدة الرصد والتحليل، حدود التدخل المصري في ليبيا، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ص3 .
نقلا عن : http:// www.fikercenter.com

القبائل الليبية ممن رحبت بالتدخل العسكري المباشر. عدت حكومة الوفاق الموقف المصري بمنزلة إعلان حرب، وأنه تصعيد خطير يطال سيادة البلاد، كما انتقدت موقف برلمان طبرق، وتعهدت بمواصلة استعادة سيطرتها على كامل التراب الليبي، ومن جانبها انتقدت تركيا على لسان **أردوغان** الدور المصري، ففي تصريح له أمام الصحفيين في 17 يوليو 2021م قال " سنواصل تحمل المسؤولية التي أخذناها على عاتقنا في ليبيا كما فعلنا اليوم "، عاداً الخطوات المصرية " انخراطا في مسار غير شرعي"[1].

وعلى خلفية التدخل التركي في ليبيا تصاعد التوتر كذلك بين فرنسا وتركيا في الآونة الأخيرة، إذ انتقد **ماكرون** تدخل تركيا في الشأن الليبي، ومحذراً من أن **أنقرة** تمارس لعبة خطيرة في تقديم الدعم العسكري لحكومة الوفاق في غرب ليبيا، واتهمها بأنها تخرق جميع الالتزامات التي تعهدت بها في مؤتمر برلين[2]، تركيا بدورها اتهمت فرنسا بأنها هي من تقوم بتصعيد الأزمة في ليبيا، وانتهاك قرارات الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي من خلال تأييدها للجيش الوطني الليبي في الشرق[3].

التدخل القطري

قدمت قطر كغيرها من الدول الإقليمية، ودول حلف الناتو، الدعم المادي والعسكري للمعارضة الليبية إبان الأحداث التي شهدتها ليبيا عام 2011، وبعد أن وضعت الحرب أوزراها وسقط النظام السياسي الليبي في 20 /10 / من العام ذاته، عبر أمير قطر عن شكرة وامتنانه للحلف الأطلسي عن العمل الذي قام به في ليبيا وأفضى إلى إسقاط نظامها السياسي قائلا: لولا الناتو ما تمكنا من تحرير شعب ليبيا. ونتيجة لانهيار مؤسسات الدولية الليبية والانتشار الكبير للسلاح فيها، وهو أمر غير معهود من قبل، تعالت الأصوات المطالبة بتجميع السلاح الذي وصل إلى كل منزل في ليبيا، وتسليمة إلى الجهات الأمنية في الدولة، فضلا عن المخازن التي ضُرب العديد منها من قبل حلف الناتو، وتركت أخرى للنهب والسرقة من قبل المجموعات المجهولة والعابرة للحدود، إلا أن التدخل القطري أفشل تلك المطالبات بحجة الحفاظ على الثورة، وضمان مشاركة الثوار في القرار السياسي [4].

---

1 – المصدر السابق، ص5–7.

2– رامي التلغ، الصراع الفرنسي التركي فصل أخر من لعبة الأمم حول الملف الليبي، مجلة الأسبوع الليبي، العدد 92– الخميس 2–7–2020 نقلا عن http:llwww.afrigatenews.snet

3– المرجع السابق نفسه.

4 – المرجع السابق نفسه .

لقد أسهم انتشار السلاح في انتشار الجريمة والاقتتال بين أبناء الشعب الواحد ناهيك عن تجهير مدن بأكملها بسبب هذا الاقتتال، حتي إن الأجهزة الأمنية المسؤولة عن تحقيق الأمن والاستقرار وبث الطمأنينة بين المواطنين وقفت عاجزة عن إيجاد حل ناجع لتلك المعضلة.

التدخل الإماراتي :

إلى جانب تلك القوى كان لدولة الإمارات العربية المتحدة دور مؤثر في الأزمة الليبية، حيث قدمت الدعم لقوات الجيش الوطني في شرق البلاد منذ أن أعلن عن عملية الكرامة، وعلى النقيض قدمت كل من قطر والسودان الدعم والمساندة لحكومة الوفاق الوطني في غرب البلاد والحكومات التي سبقتها، وهو ما أسهم في تعقد الأمور وكرس حالة الانقسام بين الفرقاء الليبيين بدلا من الضغط باتجاه الحوار السياسي والمصالحة الوطنية.

وعقب تراجع قوات الجيش الليبي إلى حدود سرت – الجفرة وتوصل أطراف الصراع إلى هدنة عبر تدخل بعض القوى الإقليمية والدولية، تم التوصل في مارس 2021 في جنيف وتحت رعاية الأمم المتحدة إلى خريطة طريق تشكل بموجبها مجلس رئاسي وحكومة الوحدة الوطنية، أعطت بموجبها مهلة 18 شهرا لإنجاز الانتخابات والمصالحة الوطنية، والعمل على توحيد مؤسسات الدولة بما فيها المؤسسة العسكرية، وهو ما لم يتحقق حتى كتابة هذه الأسطر. ويعد هذا الاتفاق بمثابة اختبار حقيقي لنوايا المجتمع الدولي تجاه الأزمة الليبية، ومدي صدق تحركاته لإنهاء المرحلة الانتقالية في البلاد، والوصول بها إلى انتخابات رئاسية وبرلمانية، إلا أن استمرار الوضع على ما هو عليه بين أن مصالح القوى الإقليمية والدولية أقوى من إرادة المجتمع الدولي، وهذا يماثل ما اتخذها المجتمع الدولي بشأن حظر توريد السلاح إلى ليبيا، وهو ما أوصل البلاد إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي.

في شهر فبراير 2022 قرر مجلس النواب الليبي تكليف حكومة جديدة برئاسة **فتحي باشاغا** خلفاً لحكومة الوحدة الوطنية برئاسة **عبدالحميد الدبيبة**، إلا أن الأخير رفض تسليم السلطة بحجة أن هذا الأمر اختصاص أصيل للمجلس الرئاسي، وبدأت بوادر الانقسام تلوح في الأفق من جديد، حيث أصبح هناك معسكران، الأول: معسكر **باشاغا** المدعوم من مجلس النواب وبعض أعضاء مجلس الدولة، إلى جانب المؤسسة العسكرية في الشرق، والثاني: معسكر يضم **الدبيبة** وقوى تيار الإسلام السياسي وتدعمه بعض القوى الإقليمية والدولية وأبرزها تركيا، وهذا يرجح استمرار حالة عدم استقرار البلاد سياسيا وعلى جميع الأصعدة.

الخاتمة

كانت بداية التدخل الخارجي في ليبيا عقب اندلاع الاحتجاجات فيها في منتصف شهر فبراير عام 2011، بدأ من جامعة الدول العربية التي أحالت القضية إلى الأمم المتحدة التي بدورها أوكلت لحلف الناتو القيام بالعمليات العسكرية في ليبيا من أجل حماية المدنيين، وقد أمعن الحلف بدوره باستخدام القوة العسكرية متجاوزا التفويض الذي منحته إياه الأمم المتحدة، حيث قام بضرب المعسكرات والبنى التحية للبلاد، وقان بدورٍ واضحٍ بالتعاون مع بعض القوى الأوروبية في إسقاط النظام السياسي في 2011/10/20، وعقب سقوط النظام في ليبيا ترك الحلف البلاد للدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وبعض القوى الإقليمية لتحدد مصير الدولة الليبية، وقبل ذلك لهيئة الأمم المتحدة من خلال مبعوثيها، وهو ما لم يتحقق حتى كتابة هذه الورقة ،نتيجة لتضارب مصالح تلك القوى في هذا البلد .

فتدخل هذه الدول أسهم في تغذية الصراع بين الأطراف الليبية المتنازعة، فكل طرف محلي له رديف خارجي يسانده في المحافل الدولية ويمده بالعتاد، ما زاد من حدة الصراع بين أطرافها، وأثر بشكل كبير في الاستقرار السياسي في البلاد.

وما زاد الأمر تعقيداً أن تلك القوى الإقليمية والدولية لم تتبنَّ رؤية موحدة وبنَّاءة لخروج بليبيا من أزمتها، بل اختلفت الرؤى بسبب حرص كل دولة من هذه الدول على تحقيق مصالحها الضيقة في هذا البلد، ناهيك عن أهدافها المتضاربة التي من شأنها إعاقة الحلول التي تهدف إلى إنهاء الأزمة الليبية والانتقال بالبلاد إلى حالة من الاستقرار عبر إنهاء المرحلة الانتقالية والوصول إلى انتخابات ديمقراطية ودستور يبن شكل النظام السياسي فيها.

إن الدول الإقليمية والدولية تعلمان أن استقرار ليبيا سيحد من تدخلاتها في الشأن الليبي لا سيما إذا قررت النخب السياسية في البلاد وعن قناعة البدء في بناء مؤسسات الدولة الليبية الموحدة بعد المصالحة والبدء في إعادة الإعمار واستغلال ثروات البلاد من أجل رفاهية شعبهم، ولهذا فهي ستستمر في زرع الفتن بين أبناء الشعب الواحد متى سمحت لها الظروف بذلك.

التوصيات

1. إن حل الأزمة الليبية بيد الليبيين دون سواهم التي تبدأ من المصالحة الوطنية الشاملة بين الفرقاء الليبيين خطوة أولى، والاتفاق على إنهاء المراحل الانتقالية، وقطع الطريق أمام القوى الخارجية التي تعمل فقط على تحقيق مصالحها في ليبيا، وإن جاء ذلك على حساب الليبيين أنفسهم.

2. البدء في إعداد قاعدة دستورية من قبل متخصصين، من سياسيين وقضاة وأصحاب الخبرة في هذا المجال، تبين شكل الدولة ونظامها السياسي، وبما يضمن حقوق وتوجهات جميع أطياف الشعب الليبي ودون إقصاء لأي منها.
3. على المسؤولين الليبيين تهيئة الأجواء لإجراء انتخابات حرة نزيهة يشارك فيها الليبيون دون إقصاء، بحيث يكون صندوق الانتخابات هو الحل والفيصل للخروج بالبلاد من أزمتها والانسداد السياسي الذي تعاني منه، لا القوة العسكرية أو المناطقية التي تفقد الثقة بين الأخوة.
4. يتعين على الأطراف الليبية والمسؤولة سياسيا الاتفاق على توزيع إيرادات الموارد الطبيعية التي تزخر بها البلاد وكذلك الموارد الصناعية، وتوزيعها توزيعا عادلا على أقاليم ليبيا الثلاثة، لضمان الرعاية الاجتماعية والاقتصادية لكل أفراد الشعب.

قائمة المراجع

أولا :الكتب

1- الزهراء لنقي وأخرون، ليبيا 2011 ديمقراطية ضلت طريقها، سلسلة قضايا الاصلاح (38) القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ،2019م.

2- عبدالفتاح عبدالرازق محمود، النظرية العامة للتدخل في القانون الدولي العام، عمان: دار دجلة، 2009م.

3- حمود شاكر الحرستاني، مواطن الشعوب الإسلامية في إفريقيا، بيروت، الدار العلمية، 1392هـ ،1972م.

4- مصطفى عبدالله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية، بنغازي : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1425ميلادية.

ثانيا : الرسائل العلمية

1–أحمد سليم عبدالله، دور السياسة الأمريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية (2001– 2013)، رسال ماجستير غير منشورة (جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم، 2013–2014).

2–كريم بوشوارب، استراتيجية التدخل العسكري لحلف الأطلسي في المتوسط دراسة حالة ليبيا، مذكرة تكميلية لنيل الماستر، جامعة العربي بن مهيدي، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2016م.

3–نجاعي حنان، الأزمة الليبية بين المقاربة المغاربية والأجندة الخليجية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجيلالي بونعامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2017–2018م.

ثالثا : الدوريات

1- أحمد سعيد نوفل وأخرون، الأزمة الليبية إلى أين؟، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد الثالث عشر، مارس 2017م.

2- أحمد مصطفى فتحي، هشام محمد بشير " دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: النجاحات والاخفاقات " مجلة كلية السياسة والاقتصاد ،جامعة بني سويف، كلية السياسة والاقتصاد، المجلد السادس، العدد الخامس عشر،(يوليو 2022) عبدالرحمن على محفوظ، مقرر مادة الاقتصاد الليبي، جامعة طرابلس، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، فصل الخريف 2012م.

3- عبدالكريم إسماعيل، التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في الوطن العربي، دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد الثاني عشر ،30يونيو / حزيران 2015م.

4- لوهاب حدرباش، تدخل حلف الناتو العسكري في ليبيا وانعكاساته على الأمن الجزائري، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد الرابع – نوفمبر 2017م.

5- محمد السبيطي، الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية، مجلة دراسات، الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، يوليو 2017م.

6- يوسف مسعود على "الأهمية الاستراتيجية لموقع ليبيا الجغرافي دراسة في الجغرافيا السياسية" مجلة القرطاس، العدد الثاني والعشرون، الجزء الثاني، (مارس 2023).

رابعا : الشبكة العنكبوتية

1- أخبار ليبيا . نقلا عن .2https\\ www.network.com 2-تقدير موقف " الدور الروسي في ليبيا سباق الحرب الباردة الجديدة "، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، طرابلس، أكتوبر 2016 على الرابط: http: \\ www. Libya-al-mostakl.org.

2- تقرير شهر فبراير 2017 – الحالة الليبية
على الرابط-https://www.hrw.org/ar/world-report/country-chapters/libya

3- حسان مرجان، الأزمة الليبية بين المتوقع والظنون،مايو2020.على الرابط:
https:\\ www.researchgete. net

5-خيري عمر، تغير التدخل الدولي في ليبيا: الانتقال من التماسك إلى التنافس، وحدة الدراسات التركية العربية. على الرابطhttps:// www.alsiast.com

6- رامي التلغ، الصراع الفرنسي التركي فصل أخر من لعبة الأمم حول الملف الليبي، مجلة الأسبوع الليبي، العدد 92- الخميس 2-7-2020. على الرابط: https:\\www.afrigatenews.snet

7- صالح سالم مسعود البوسيفي، الفاتح عبدالله عبدالسلام، التدخل الدولي ومساهمته في إسقاط الدولة في ليبيا والإطاحة بنظام معمر القذافي على الرباط.https:\\ www.alhikmah. My

8-عبدالحميد صيام، " التدخلات الخارجية والقانون الدولي: نماذج من سوريا وليبيا واليمن " جريدة القدس على الرابط : .hptts ;\\ www. Alquds.co.uk

9-عصام عبدالشافي، خريطة الأهداف والمصالح : ماذا تريد فرنسا من ليبيا ؟، 24يوليو 2020 على الرابط:. www. IPSS.EG.ORGhttps:ll

10- فراس فحام، خريطة الصراع في ليبيا المكونات والمستقبل، تقرير تحليلي، وحدة الدراسات أبريل 2020. على الرابط .www. Jasoor.cohttps:ll

11- ليلى العاجيب، أين تقع ليبيا ،11يونيو 2019.على الرابط:..mawdoo3. comhttps:llwww

12- مؤتمر الطاقة والتعاون العربي – أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة، 21- 23 كانون الاول – ديسمبر 2014. نقلا عن : .http all www file lllc.users l Amaribownloads.bdf

13- ناجي ملاعب : التدخل الروسي في ليبيا : مكاسب في الشرق الأوسط وأفريقيا.
على الرابط .https:llwww. iktissadonline.com2021

14- نزار ميلاد الفورناس، السياسة الروسية في ليبيا بعد الربيع العربي، رؤية تركية،2018.
على الرابط365/https://rouyaturkiyyah.com/file

15-نسرين سليمان" أمريكا تعلن وقوفها مع ليبيا لمقاومة التدخل الأجنبي واستعادة سيادتها كاملة" صحيفة القدس العربي، 1 أغسطس 2023 على الرابط: .https://www.alquds.co.uk

16-" هل تحولت ليبيا إلى ساحة صراع إقليمي بين تركيا ودول عربية " 8 ديسمبر 2019.
على الرابط: .https:llwww.bbc.com

17- وحدة الرصد والتحليل، حدود التدخل المصري في ليبيا، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات.
على الرابط:https://fikercenter.com